

من التنمية الاقتصادية إلى الدولة الانقراطية

د . نديم البيطار

جميع البلدان النامية تجد نفسها ملزمة بمعالجة واقع الفقر والتخلف العام الذي تعانيه، وذلك بإحداث تنمية اقتصادية عامة. بروز جماعات وفئات سياسية جديدة واعية تشعر بحافز ملح نحو إنجاز هذه التنمية عن طريق التحديث هو أهم ظاهرة في هذه البلدان. هذه التنمية، ماذا تعني في الواقع؟ ... هل هناك من منطلق مستقل يسودها، من قوى واتجاهات تكشف عنها وتفرض ذاتها علينا؟ ... بكلمة أخرى، هل تتميز هذه التنمية بديالكتيك مستقل يفرض نفسه، وإن كان هناك ديالكتيك من هذا النوع، فما هي، على الأقل، اتجاهاته الأساسية؟ ...

التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتسم بهذا الديالكتيك المستقل، وإنما سنحاول في هذا البحث المتواضع، بما يسمح به مجال ضيق كهذه، تحديد بعض ملامحه العامة.

في جميع البلدان النامية تقريباً، تجد مطلباً أساسياً هو التنمية الاقتصادية وقناعة عامة بأن هذه التنمية هي أولاً مسؤولية الدولة التي يجب عليها أن تعمل لها عن طريق التخطيط. هذا التأكيد على التخطيط في إجراء التنمية الاقتصادية يشكل، إن استثنينا البلدان الشيوعية، حدثاً جديداً مهماً في التاريخ الحديث، وهو يعين فرقاً أساسياً يميز حركة التنمية الاقتصادية في آسيا عن مثلتها في أوروبا، دل، فيما يدل عليه، أن هذه التنمية لن تتبع في الأولى الخط الذي تبعته في الثانية. فالثورة الصناعية في أوروبا لم تنتج عن أي تخطيط في معناه الحديث، كما أن التنمية لم تعط أبداً المكانة التي تحتلها الآن في آسيا.

قليلة، في الواقع، هي البلدان النامية التي قامت بمحاولات جديفة في إجراء تخطيط عام يشمل الحياة الاقتصادية بغية تطويرها. ولكن فكرة هذا التخطيط تمثل موقفاً عاماً يحدد الكيفية التي يجب أن تمارس فيها الدولة سياستها الاقتصادية. حتى عندما يكون هناك قدر قليل من التخطيط، وقدر أقل من التنفيذ، فإن فكرة التخطيط توفر تبريراً و عقلنة لتدخل الدولة. جميع بلدان العالم الثالث تقريباً، أو أكثريتها الساحقة ترفض المفهوم القائل بحياد الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية، وكل منها يحاول أن يتبنى مشاريع كبيرة ينفذها كإجراءات في تخطيط عام للتنمية الاقتصادية.

ولكن هذا التخطيط، هل يمكنه أن يقتصر على جزء من الحياة الاقتصادية، أو هل يمكنه أن يقف عند الصعيد الاقتصادي فلا يتجاوز إلى الصعيد الاجتماعي والسياسي والأيدولوجي؟ ... إننا نرى هنا أن هذا التخطيط يجب- إن أريد له أن يكون ناجحاً كأداة في إحداث التنمية الاقتصادية- أن يكون جامعاً لجميع أصعدة الحياة الاجتماعية، وأن ديالكتيك التنمية الاقتصادية ذاته يدفعه إلى هذا النوع من الشمول. " فهذا التخطيط يجب، كي يكون فعالاً، أن يسود جميع التحولات والتغييرات التي تحدث، وأن يوجهها بشكل مؤات، إلى أبعد درجة ممكنة، للتنمية الاقتصادية".

الأوضاع المختلفة التي ترافق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي من النوع الذي يجعل هذه التنمية أكثر صعوبة بكثير مما كانت عليه في الغرب. فهي تجعل من غير المتوقع أن تتبع هذه البلدان الطريق الذي اتبعته البلدان الغربية، كما أنها تجعل من غير الممكن تحقيق هذه التنمية دون اعتماد هذا العنصر الجديد، أي التخطيط، من قبل الدولة، بشكل جامع، حازم وجدي. "

هناك شيء واحد واضح: دون نظام جامع من التخطيط تمارسه الدولة، فإن هذه البلدان (أي
النامية) لا يمكنها أبداً أن تتخلص من أوضاعها المتخلفة".

هذه الأوضاع التي تفرض على البلدان النامية أن تتبع طريقاً مختلفة عن الطريق التي اتبعتها
البلدان الغربية، ما هي؟ ...

أولاً- أول ما يجب تأكيده هو أن التنمية الاقتصادية ليست عملية اقتصادية محضة في البلدان
النامية، بل هي أولاً عملية سياسية واجتماعية. عندما ننظر إلى هذه التنمية على ضوء تخطيط
ديمقراطي غربي، فإننا نضعها، في الواقع، في إطار اجتماعي اقتصادي غير الإطار الاجتماعي
الذي تحدث فيه. ففي الأول تعني هذه التنمية عملية تتجاوز فيها تدريجياً منطقة متخلفة، كإحدى
المناطق الموجودة مثلاً في جنوب الولايات المتحدة، وضعها المتخلف، أو الصعاب المؤقتة التي
تجابهها. التخطيط هنا يعني سلسلة متعاقبة من التحولات الاقتصادية التي تتراكم فيها الثروة
ويتسع بها نطاق الدخل والعمل. اعتماد تنمية من هذا النوع (أي اقتصادية محضة) يتجاهل
الواقعة الأساسية التي تجعل هذا النوع من التنمية ممكنة وفعالة في المجتمع الغربي، وهي وجود
مجتمع يجعل تلك التحولات ممكنة. فهذا النوع من التخطيط يفرض شرطاً مسبقاً يتقدمه، وهو
وجود مجتمع يجعل من الممكن تراكم الثروة، اتساع مجال العمل والدخل، وتقدم التنمية المطرد،
المشكلة الأساسية في البلدان النامية هي بالضبط فقدان مجتمع من هذا النوع، لأن تركيبها
الاقتصادي ليس اقتصادياً بالمعنى الغربي، أي أنها بلدان ليس لديها النظم والمعرفة والعادات
والاختصاصات والثروة التي تشكل الشرط الأساسي لنجاح تخطيط من هذا النوع، أو لجعل
تنمية اقتصادية مستمرة، وإن كانت تدريجية وبطيئة، أمراً ممكناً.

التنمية الاقتصادية في طورها الأول الأساسي في العالم الثالث هي، في الواقع، التخطيط أو
السياسة التي تخلق هذا النوع من المجتمع، ولذلك كانت معظم التحولات الأولى التي تحتاجها
التنمية، هي إجراءات غير اقتصادية، يجب إحداثها اختياراً أو إرغاماً- وإرغاماً على الأرجح
وبشكل عام أساسي- في النظم الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والإنسانية والأيدولوجية
التقليدية. هذه الإجراءات تعني تحولات أساسية يجب، في تحقيقها، حشد جميع الطاقات السياسية
الممكنة وتركيزها. التنمية إذن عملية لا يمكن ممارستها على صعيد اقتصادي محض، كما لا
يمكن إدراكها على ضوء مفاهيم اقتصادية، لأنها لا تكون ممكنة دون تحولات جامعة جذرية.

الأوضاع السائدة في البلدان الغربية، هي من النوع الذي يجعل التركيب الاجتماعي مفتوحاً
وملائماً للتطور الاقتصادي، أو الذي يستطيع تكييف هذا التركيب لهذا التطور عندما يفتح له
تلقائياً، وبشكل يحول دون تعثر هذا الأخير تعثراً كبيراً، لذلك فإن أي تحليل للتنمية الاقتصادية
في هذه البلدان بمفاهيم اقتصادية محضة، هو تحليل واقعي ومنطقي إلى حد كبير. ولكن هذا
التحليل لا يمكن له أن ينطبق على البلدان النامية، وذلك لأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية
التي تسودها تختلف جذرياً عما هي عليه في الغرب، وهي تحتاج إلى تدخل سياسي ثوري
جذري يغيرها أساسياً وككل، لأنها تعثر التنمية بوجودها، و لا يمكنها أن تتغير تلقائياً مع التغير
الذي يحدث في الصعيد الاقتصادي.

مفهوم ماركس، وهو مفهوم ساد إلى حد بعيد الفكر الاقتصادي الغربي، والقائل بأن النتائج التي
تترتب على التصنيع واثمير المال، أي على تغيير في أدوات الإنتاج، تمتد سريعاً إلى أصعدة
الاقتصاد الأخرى، ومنها إلى النظم السياسية والاجتماعية والأيدولوجية... هذا المفهوم قد يكون
واقعيّاً بالنسبة لمجتمع كمجتمع الغربي الحديث. ولكن بما أن امتداد هذه النتائج بهذا الشكل يحتاج

لأوضاع له، مستوى ثقافياً ومعاشياً واجتماعياً معيناً، كما يحتاج إلى نظام سياسي خاص، وبما أن المستوى والنظام مفقودان في البلدان النامية، فإنه مفهوم لا ينطبق على هذه الأخيرة، خصوصاً عندما نعلم أن القطاعات التي تحدث فيها هذا التغيير هي في الواقع قطاعات ضيقة محدودة.

من الأمور التي ستوقف النظر هو أن الفكر الغربي الاقتصادي السياسي يلتقي في هذا الصعيد مع كثير من الاتجاهات "الراديكالية" في البلدان النامية. فالأول يتجاهل الكثير من الأوضاع المسؤولة عن التخلف، التي تقف حاجزاً في وجه التنمية التي تريدها هذه البلدان، وهي التركيب أو النظام الاجتماعي السائد. فهو يغفل ضرورة إلغاء هذا النظام وتدميره كمتطلب أساسي لا تصح دونه هذه التنمية. التحديات الكبيرة التي يفرضها تحقيق هذا المتطلب- أي إلغاء النظام الاجتماعي السائد- جعل الاتجاهات "الراديكالية" وبتأثير من الفكر الماركسي أو المتمركس، والكثير من الاتجاهات والحركات الماركسية نفسها، تميل إلى المبالغة الكبيرة بفعالية وسرعة التغييرات التي تمتد إلى النظام الاجتماعي ككل عن تلك التي تحدث في القطاع الاقتصادي.

هنا تجدر الملاحظة أيضاً أن المحافظين والرجعيين أنفسهم التقوا مع الاتجاهين السابقين-الغربي والراديكالي-في هذا الموقف أو النوع من التفكير. فهؤلاء رحبوا، كما لاحظ بعض المراقبين، بتفكير من هذا النوع، أو انفتحوا له بسبب مخاصمتهم ذاتها لأية سياسة ترمي إلى التدخل المباشر الثوري الجذري في النظم القائمة، في المواقف التقليدية العامة، وفي طرق الحياة والمعيشة. إنهم رجعوا به لأنه موقف يتجاهل ضرورة التدخل الجذري المباشر.

من الواضح أن المواقف الحياتية التي تفرض التنمية الاقتصادية تغييرها ترتبط بمستوى معاشي منخفض، وتركيب ثقافي معين، وتجد دعامة لها في النظم الاجتماعية والسياسية التي تحدد السلوك. هذه النظم وطرق الحياة ومستوى المعيشة الثقافة، تشكل نظاماً اجتماعياً عاماً معقداً لا يمكن أن يتغير تلقائياً عن طريق تحولات تكنولوجية واقتصادية، لأن التغيير، وخصوصاً عندما يجب أن يكون جذرياً، يفرض تدخل الإرادة السياسية الداعية التي تعتمد الإرغام والعنف، تأخذ زمام المبادرة من تلك التحولات، تخلفها وتوجهها.

امتداد الوعي الثوري إلى الأصعدة الأخرى، من طرق حياة أخلاقية وأيديولوجية، من نظم وقيم، الأصعدة الثقافية العامة التي تفرض التنمية الاقتصادية تغييرها تفرض درجة صعبة من التحليل النظري العلمي، ولذلك يرتاح هذا الفكر المبسط منها بلجونه إلى بعض الكليشات من التعابير الاقتصادية.

ثانياً-أن كانت التنمية الاقتصادية تعني تحولات اجتماعية وسياسية وإيديولوجية أساسية، فإن هذه التحولات تعني بدورها أنها تحولات ثورية وليست إصلاحية، تأتي عن طريق الثورة والعنف الثوري، وليس عن طريق الإصلاح والتطور التدريجي.

التنمية الاقتصادية لا تعني عملية تطويرية تدريجية تحول تدريجياً وببطء النظام القائم بشكل يسمح بالتنمية والتحديث، ويرفعه إلى أن يفيد منه الفقراء والأغنياء على السواء، ويحسن من أوضاع الأوليين باستمرار وثبات. هذا قد يصح في الغرب، ولكنه لا يصح أبداً في العالم الثالث، لأنه مفهوم في التخطيط يتجاهل تماماً الديناميك أو الديالكتيك السياسي الذي يميز التنمية في هذا العالم. فالتحولات السياسية الاجتماعية الجذرية التي تفرضها التنمية تعني فيما تعنيه تغييراً أساسياً للتركيب الطبقي واستبدال جماعات حاكمة بجماعات أخرى. إنها تحولات تعني توزيعاً

جديداً أساسياً جذرياً للثروة والسلطة، تزيل الطبقات التقليدية و تضع فئات جديدة مكانها. التنمية الاقتصادية تعني أن تحولات سياسية اجتماعية من النوع العنيف الجامع، على طريقة الثورة الفرنسية أو الثورة الصينية مثلاً، وليس طريقة الاشتراكية الديمقراطية، أو حتى ما يسمى بالثورة الصناعية، لأنها تعني تغييرات سريعة، مفاجئة، عنيفة، مؤلمة، وليس بطيئة، تدريجية أو سلمية... التنمية لن تتحقق أو بالأحرى تبدأ بالتحرك الفعال نحو التحقق دون أن تسلم جماعات وطبقات جديدة للسلطة، وحشد جامع للإمكانات والطاقات الممكنة، مما ينفي نفيًا تاماً إمكان تحقيقها عن طريق الإصلاح التدريجي والسلمي.

مقاصد التنمية لا تنسجم إذن مع مقاصد ومركز الطبقات التقليدية، ولذلك كان لا يمكن تحقيق هذه المقاصد أو العمل نحوها بفاعلية. مع السماح لهذه الأخيرة بالبقاء في الحكم، في المساهمة فيه، أو في تشكيل أحزاب معارضة بعد طردها منه. فالسلطة يجب أن تركز في يد الدولة، ولكن كي تستطيع الدولة تحقيق تلك المقاصد وجب أن تكون ثورية، أي دولة لا تمثل في شيء الطبقات التقليدية. فعندما تكون الغاية إجراء تحويلات جذرية شاملة، وجب تدمير الجماعات والطبقات التي تمثل النظام القائم، وليس الحوار معها، لأن الحوار يستحيل.

التنمية تعني في ديالكنتيتها النهائي إنشاء مجتمع جديد يزيل معالم الجماعات التي تفيد من الوجود القائم، مما يعني أن هذه الجماعات ستقاوم بكل ما أمكنها هذه التنمية، على الأقل في أبعادها الأساسية ومقاصدها الرئيسية. مطالب الطبقات المختلفة في مرحلة انتقالية كالمرحلة التي تمر بها هي مطالب "متطرفة"، ليس لأنها غير واقعية، بل لأن المصالح التي تعبر عنها هي مصالح مستقطبة.

اعتماد التخطيط التدريجي الإصلاحي لم يؤد أبداً في أي بلد من البلدان النامية إلى تنمية اقتصادية صحيحة، بل، في عبارة ميردال، إلى نتائج مخيبة وفاشلة. هنا نجد شبه إجماع تقريباً بين العلماء الغربيين الذين درسوا هذه المشكلة. فهم ، وإن قالوا بسياسة إصلاحية تدريجية، يعترفون أن التنمية الاقتصادية لم تكن فعالة أبداً ولم تحرز تقدماً يذكر في هذه البلدان. هناك عشرات وحواجر كبيرة تحول دون ممارسة فعالة لهذا التخطيط التدريجي الإصلاحي في تحقيق التنمية، نجد في طبيعتها النظم الاجتماعية والسياسية وخصوصاً تلك التي تنظم الدولة والملكية حيث نجد تفاوتاً طبقياً كبيراً يستغل فيه عدد قليل محدود الأكثرية الساحقة من الشعب، هذه النظم هي نظم تقليدية، أي تدعمها عادات وتقاليد وقيم عريقة ليس فقط تاريخياً واجتماعياً بل نفسياً أيضاً، ثم أن المثقفين، في كثير من هذه البلدان، وهم الفئة التي تشكل أداة التحديث والتنمية الاقتصادية ينتمون بمقدار كبير إلى الطبقات التقليدية الحاكمة وصاحبة الامتيازات ، أو يتصلون بها بصلات وروابط عديدة، وهي طبقات ذات مصلحة أساسية خاصة في وقاية الوضع الراهن واستمراره.

في دراسته الممتازة لهذا الموضوع يكتب ميردال: "التخطيط الديمقراطي الذي يعتمد على الإقناع والحوار، يحاول أن يعقلن ذاته، كي يبرر تجنب إجراء إصلاحات راديكالية عن طريق تغيير الوضع القائم، وهي دون شك إصلاحات لا يوافق عليها الذين لهم مصلحة في استمرار هذا النظام، مهما بلغت درجة الإقناع، فعلى الرغم من فكرة "التخطيط الديمقراطي" تمط إلى أن تستثني الكثير من أشكال الضبط والتوجيه الاجتماعية التي اعتمدتها الديمقراطيات الغربية بحرية ونجاح، فإنها تجد ترحيباً في العالم الغربي-بين علماء الاجتماع وغيرهم- لأنها تقترن بمقاومة الشيوعية، وهو اقترن يشوه معنى النقد" ... ثم يضيف، في كلامه عن بلدان جنوبي شرقي آسيا " بأن الذين يمارسون السلطة السياسية لم يتخذوا بسبب انتماءاتهم الطبقيّة، الإجراءات الراديكالية

الضرورية التي تفرضها التنمية الاقتصادية، لأنهم لا يريدون، و لا يستطيعون، الإضرار بمصالح الطبقات العليا.

ممارسة "التخطيط الديمقراطي" بوحى من الديمقراطيات الغربية، أدت إلى اعتماد القيادات السياسية المطرد على القلة الثرية من ملاكين وتجار وصناعيين، زادت باستمرار من قوة هذه الفئات الرجعية والمحافظة... كما أنها دفعت الإصلاحيين أنفسهم في اتجاه أكثر محافظة في سياساتهم التطبيقية، إن لم يكن في المبادئ النظرية التي يعلنون عنها....

... هذا التركيب الاجتماعي الذي يترك مقاليد السلطة الفعلية في يد الطبقات العليا، هو الذي فسّر كيف أن البرامج، والتشريعات، والتصريحات، التي تعد بالمساواة الاجتماعية لا تثير مقاومة هذه الطبقات للتخطيط الاقتصادي. فما تحقق من هذا التخطيط حتى الآن كان يعمل في سبيل مصالحها، يخدمها و لا يناقضها. فالاشتراكية وتوسيع القطاع العام لم يتجه حتى الآن ضد مصالح الرأسماليين الكبار أو أية طبقة تقف فوق الجماهير"

ميردال لم يكن وحيداً في الاعتراف بهذه الحقيقة وفي التنبيه إليها، فكثيرون هم، في الواقع، المفكرون الغربيون الذين اعترفوا، ضمناً أو صراحة، بها، على الرغم من موقفهم الأساسي الذي يدعو إلى سياسة إصلاحية سلمية تدريجية. فعلى سبيل المثال فقط، اذكر مثلاً، دانيال بيل، وهو مفكر أميركي، ليس بالثوري أو اليساري، فهو يكتب: "قليلة في العالم هي البلدان التي استطاعت أن تمارس نظاماً اجتماعياً يسمح للسلطة السياسية أن تنتقل سلمياً من فئة اجتماعية إلى أخرى دون خطر القتال، أو حتى الحرب الأهلية".

وهذا كاتب أميركي آخر، ليس أيضاً بالثوري أو اليساري، يكتب: "أن الطبقات الحاكمة في كثير من البلدان النامية هي طبقات أنانية تنظر بترفع وازدراء إلى الطبقات الأخرى، تحكم هذه الأخيرة و لا تمتثلها... إدراك هذه لذلك، وبأن حكامها لا يعبرون عن أية رغبة بالاهتمام بمقاصدها ومصالحها، وأنهم، على العكس، يستثمرونها، هذا الإدراك وهو العامل الأساسي في انقسام هذه التجمعات".

وهذا تحقيق ثالث يعلن: "من الممكن القول أن الفئات الحاكمة في المجتمع التقليدي ليست أبداً الفئات التي تدفع نحو التحديث، بما أنها تجد أن النظام الاجتماعي التقليدي مرض، فهي تقاوم فعلياً ودائماً التغيير، حتى وإن كان المجتمع نفسه مهدداً من الخارج، والتحول ضروري لذلك الخطر"

وهذا رابع، يكتب: "من أهم النتائج المثمرة التي توصلت إليها نظرية التنمية الاقتصادية المبدأ العام القائل بظهور رجال جدد، يلعبون الدور الأساسي في تحقيق هذه التنمية. هذا يعني أن الطبقات الحاكمة في الوضع السابق المتميز بركود نسبي نادراً ما تكون بين أولئك الذين يستخدمون الفرص الجديدة أو يجرون التحولات الاجتماعية".

هذه الأقوال، وهي قليل من كثير يمكن سوقها وعرضها، تدل أن أصحابها يعترفون أن التنمية الاقتصادية تعني تحولات ثورية جذرية، أن الطبقات التقليدية عاجزة عن المساهمة جدياً فيها، أن الطريق الإصلاحي التدريجي السلمي الذي يحاورها هو طريق عابث لا يؤدي إلى نتيجة، وأنه يجب استبدالها بطبقات وفئات أخرى.

سلوك مخططي التنمية في البلدان النامية، ينطوي في الغالب على تناقض واضح. فهم يقولون بضرورة تحولات اجتماعية راديكالية، ولكنهم يؤكدون، من ناحية أخرى، بأن هذه التحولات يجب أن تجري باحتراس كبير يسمح بأقل درجة ممكنة من الاهتزاز في التركيب الاجتماعي التقليدي. وهم عندما يشرعون إصلاحات راديكالية في هذا التركيب، فإنهم يتركونها مليئة بالثغرات التي تسمح بالاحتيايل عليها، كما أنهم لا يحاولون تطبيقها. ذلك كله يعود إلى طبيعة السياسة الإصلاحية السليمة التي ينفجون عليها، وهي سياسة تتفرع من نفسية غير ثورية أي غير مؤهلة لمجابهة تحدي التنمية الاقتصادية. هذا الموقف هو امتداد، في الواقع، للموقف السائد في الفكر الغربي، والقائل بضرورة تجنب التحولات الجذرية السريعة لأنها غالباً كانت تؤدي إلى الفوضى، والتمزق، وضعف في المعنويات، وفساد في الأخلاق، وفقدان الفرد جذوره في المجتمع، لا شك أن تاريخ الثورة الصناعية في الغرب أدى إلى هذه النتائج، ولكن ما يتجاهله هذا الموقف هو أن هذه الأخيرة حدثت في ظل نظام عدم التدخل، أو على الأقل في ظل نظام لا يعرف درجة كافية من التخطيط تجعل تجنب هذه النتائج أمراً ممكناً. ثم إن هذه النتائج ليست سراً محضاً، إذ تتميز بجوانب إيجابية كبيرة من ناحية ثورية. فهي تخلق التذرع الاجتماعي أو تزيد من سعته وحدته، وبذلك تمهد الطريق أمام الحركات الانقلابية الكبيرة المتكاملة، إذ دون درجة معينة من هذا التذرع لا يمكن لهذه الحركات أن تتبلور بفاعلية.

نقد أساسي يوجه باستمرار للتخطيط الإصلاحي السلمي، وهو أن هذا التخطيط لم ينجح في دفع الشعب إلى الالتزام به وإعطائه ولاءه. السبب لذلك هو كما شرحنا، استحالة فصل الصعيد الاقتصادي عن النظام الاجتماعي ككل، فقبل الالتزام بأي تخطيط للتنمية الاقتصادية يجب أن يشعر الشعب أنه جزء من هذا التخطيط، وأن مصيره يرتبط به. ولكن كي يمكن تحقيق هذا وجب نفس النظام الاجتماعي التقليدي ككل، ومن الجذور، وإقامة نظام شعبي جديد تسوده الجماهير، فتشعر هذه الأخيرة أنها سيدته وأنه أداة في خدمة مصالحها، في خدمة حريتها وكرامتها ومستقبلها، وليس كما كان النظام السابق، أداة في استثمارها، وامتنانها من قبل جماعات طفيلية محدودة. "الهوة بين الأغنياء الكبار والفقراء في آسيا هي أوسع منها في أي مكان في آخر العالم، والثورات السياسية ستنتهي دون شك بالخيبة والفشل إن لم ترافقها ثورات اقتصادية". الثورات الاقتصادية هي ثورات يمارس فيها العنف الثوري على نطاق واسع ضد الطبقات التقليدية الحاكمة.

من ناحية ثانية، التنمية الاقتصادية تستلزم نهائياً تغييراً جذرياً في طرق التفكير والشعور والعمل. فهي لا تفرض فقط تغيير النظام الاجتماعي، أي الأوضاع التي يحيا وينشأ فيها الشعب، بل تغييراً أساسياً في مفهوم الأفراد حول العمل والحياة، يفرض عليهم مضاعفة الجهد والعمل بجد ونشاط، وتوجيه طاقاتهم في سبل إنتاجية لم يتعودها سابقاً. العنف الثوري الحاد الجامع ضرورة في خلق هذه الطرق الجديدة في التفكير والشعور والعمل بسبب الهزة النفسية الوجدانية الأخلاقية العميقة التي يجريها. العنف الثوري ضروري، بكلمة أخرى، ليس فقط لتحرير الشعب من جلاديه، من الطبقات التقليدية الحاكمة، من النظام الاجتماعي الرجعي القاهر الذي يخنق أنفاسه، بل لتحريره من ذاته المحدودة، التقليدية، الراكدة، المقيدة.

في أوروبا الغربية، كان على الطبقات البورجوازية، في مطلع العصر الحديث، أن تقاوت وتروى أرض القارة بالدم في جهادها نحو تحررها وسيادتها. ومن ثم كان على العمال والفلاحين أن يخوضوا نضالاً مماثلاً في تأكيد حقوقها، فيناضلوا ويقاوتوا عقوداً عديدة من السنين للحصول مثلاً على حق كحق الاقتراع والتنظيم. الطبقات الحاكمة وجدت نفسها مرغمة عن طريق العنف الدامي والضغط من تحت، على القبول بمقاصد هذا الصراع. هكذا كان حق كحق الاقتراع العام

والتنظيم نتيجة نضال طويل شاق ثقّف العمال والفلاحين، دربهم وحررهم، كما كان ظفراً لدور التنظيم والعنف في التاريخ. أما في البلدان النامية، فإن الواقع يختلف عن هذا كثيراً، إذ أن الحقوق السياسية والاجتماعية، والاشتراكية " نفسها أعطيت في الغالب للجماهير من فوق دون أن تقاتل الجماهير في سبيلها، دون أن تخوض ثورة أو حرباً أهلية في تحقيقها ، أو حتى دون أن تطالب بها، أو تكون واعية لها أو مقدرّة لوجوده في كثير من الحالات، هكذا جاءت هذه التحولات مسخاً مشوهاً، وكانت هذه الحقوق شيئاً خارجياً سطحياً، دون أية جذور شعورية وفكرية وعميقة. لهذا فإن الضعف الثوري الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من العمل على تصفية النظام الاجتماعي التقليدي، هو ضروري لإحداث هذه الهزة النفسية العميقة في الجماهير، وهي هزة ضرورية في تحرير هذه الأخيرة وفي الكشف عن طاقتها.

ثالثاً- التنمية الاقتصادية لا تعني إنجازات يمكنها توسيع الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة إلى مستوى حديث بسرعة، مما يعني استمرار أشكال التوتر والمتناقضات الحادة التي ترافقها، وهذا بدوره يدفع بشكل متصاعد نحو المزيد من الحلول الثورية الجذرية. جميع الدراسات والتقارير حول الموضوع تدل أن التنمية الاقتصادية، حتى وإن صحت شروطها الأساسية، لن تستطيع تحقيق الإنجازات التي ترفع مستوى المعيشة، وتوسع الاستهلاك بدرجة ملموسة، قبل مضي وقت طويل يمتد إلى بضعة عقود من السنين. ولهذا فإن طريق التنمية هو طريق يؤدي في أطواره الأولى إلى زيادة الهوة بين التطلعات والأمال والمقاصد التي تراود خيال الناس، وبين الإنجازات التي تحققها، فيؤدي ذلك إلى نفاذ الصبر والى التبرم المتزايد بالفقر، وبأية امتيازات موجودة، أي إلى حالة نفسية تدفع باطراد نحو الحلول الجذرية الجامعة، نحو الاعتماد على الدولة ، تركيز السلطة، والعنف الثوري في دعم التنمية. طريق التنمية إذن طريق تزيد من أشكال التذمر والتناقض والاستياء، وخصوصاً في أوساط المثقفين وأنصاف المثقفين، الذين لا يجدون مكاناً لهم، ويعجز ديناميك التنمية عن استيعاب أعدادهم المتكاثرة.

لقد قلنا فيما سبق أن التنمية الاقتصادية تعني في ديكيتها النهائي إنشاء مجتمع جديد، ما يجب التنبيه إليه أيضاً هو أن الجماعات والطبقات الجديدة التي تفيد من هذا المجتمع الجديد لا تستطيع أن تحقق هذه الإفادة لأنه مقدور عليها أن تتركس جهدها لخلقها، ومقضي عليها أثناء عملية الخلق أن تضحي بمصالحها الأنية في سبيل مصالح الأجيال المقبلة، وبحاضرها في سبيل مستقبل لن تحياه، لذلك كانت المكافأة الوحيدة التي يمكن لهذه الطبقات الجديدة معاناتها هي جو الحرية والتحرر الذي تحققه من الطبقات والنظم التقليدية التي كانت تستغلها وتسومها العذاب والمهانة، والشعور بأنها تساهم في عمل فريد كبير: عجن التاريخ وبنائه من جديد. هذا يعني أن الثورة قد تجد نفسها مرغمة على ممارسة الضغط والعنف على أبنائها في فرض هذه التضحيات عليهم، خصوصاً وأن الثورة في البلدان النامية لا تعني فقط مساواة سياسية، بل مساواة اجتماعية اقتصادية. فاقتران الثورة بفكرة المساواة هذه، يزيد في صعوبة الحد من الاستهلاك، وهو شرط ضروري في إحداث التنمية الاقتصادية والإسراع بها.

عندما دخلت أوروبا الغربية الطور الأول من ثورتها الصناعية، كانت تواجه أشكالاً عديدة من التمايز الاقتصادي والاجتماعي، وإن لم يكن هذا التمايز جاداً وكبيراً كما نجده في كثير من البلدان النامية. ولكن الطبقة العليا لم تكن ملزمة بمثل المساواة الراديكالية، أو حتى واعية لها. على الرغم من أنها كانت موجودة ضمناً على الأقل في أساس التركيب النظري للاقتصاد والفلسفة الأخلاقية السائدة آنذاك، ففي معظم تلك البلدان كان هناك تركيب طبقي مستقر تشرف عليه طبقة عليا لا منازع لها، يسمح لهذه الطبقة أن تمارس أنانيتها بحرية، لأنها لم تكن تواجه أي ضغط يفرض عليها عقلنة أعمالها باسم دولة خدمات اجتماعية، ومساواة اجتماعية اقتصادية.

الوضع في البلدان النامية يختلف تماماً عن هذا الوضع. فالعملية الاقتصادية لا تستطيع أن تبدأ بشكل فعال دون إلغاء النظام الاجتماعي التقليدي وإلغاء باسم تلك المساواة وما يقترن بها من عدالة وحرية، ولكن الثورة تحتاج إلى خلق مجتمع جديد يستطيع الانفتاح لهذه المثل وتحققها بشكل فعال مما يعني تكريس الحاضر للمستقبل هذه المتناقضات تدفع دفعاً عفويماً إلى ممارسة العنف والحلول الجذرية.

رابعاً- التنمية الاقتصادية تعني عقلنة المجتمع، لأن التخطيط الذي تستخدمه يتفرع من اعتبارات ومفاهيم عقلانية، ويعتمد التكنولوجيا والعلم الحديث، هذا يعني أن التنمية الاقتصادية تنقض وتتكر المعتقدات اللاعقلانية والمفاهيم اللامنطقية، والمواقف الأقصوية التي يتشكل منها التقليد السائد، لأنها تكون ممكنة فقط عن طريق تطوير وإنماء موقف علمي يسود السلوك، يحرره من الخرافات، ويغذي باستمرار روح البحث، والموضوعية، والتحليل، والجرد. لهذا فإن التنمية الاقتصادية تعني في المدى البعيد ثورة عقلية ونفسية.

التكنولوجيا التي تعتمدها التنمية لا تمتد إلى العلوم الطبيعية والهندسية فقط، بل إلى جميع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، الأخلاقية والإيديولوجية. فهي تعني مناقضة ومعالجة طرق قديمة ليس فقط في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بل في التفكير والشعور والسلوك، وهي كي تكون فعالة- وفي المدى البعيد تكون مضطرة بأن تكون فعالة- وجب عليها أن تتحرر من جميع هذه الطرق، وأن تدخل القرن العشرين باعتماد طرقه الحديثة في تحقيق ذاتها. ولكن ما هو هذا القرن؟... ما هي الطريق التي يعتمدها؟... ما هو المجتمع الذي ينشئه؟... إنه قرن علمي تكنولوجي اعتمد العلم التكنولوجي في الوصول إلى بناء مجتمعه الحديث، أي المجتمع التكنولوجي العلمي الصناعي. هذا يعني أن درجة التنمية الاقتصادية والتحديث التي ينجزها مجتمع ما تعادل درجة التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي التي يكون قد سجلها، ولكن درجة هذه التنمية والتحديث لا تعني محض استخدام أدوات تكنولوجية، وصناعية، وعلمية، وذلك لأن هذه الأدوات الحديثة تتفرع من أدوات تفكير، أو من عقلية حديثة، وهي عقلية عقلانية، علمانية علمية. اقتباس الأولى دون تحقيق الثانية لا يعني أبداً تحديث المجتمع. وهو أبعد ما يكون عن التدليل على هذا التحديث. ولكن ما يمكن قوله هو أن ذلك الاقتباس، وأن لم يلازمه ويرافقه تخطيط واع في تحديث العقل والذات، فإنه يفرض في المدى البعيد هذا التحديث، لأن دياكتيكته الخاص يقود إليه. فالتنمية الاقتصادية تعني ممارسة لسياسة عقلانية، أي لسياسة تحاول أن تمارس ذاتها على ضوء استدلالات واستنتاجات منطقية صحيحة تتفرع من معرفة موضوعية للوقائع والعلاقات التي يسود هذه الوقائع. هذا يعني أن استخدام أدوات التكنولوجيا والعلم الحديثة لا يمكن له أن يستمر طويلاً في إطار ذات تقليدية، أي ذات غيبية تسودها إطارات تفكير وشعور لا عقلانية، وتعج عجيجاً بالخرافات والأساطير.

هذا يعني أن إلغاء النظام الاجتماعي السياسي التقليدي يحتاج إلى ثورة إيديولوجية تتقدمه وترافقه، ويكون قصدها تحرير الذات من الإطارات الغيبية الدينية التي تسودها، لأن هذه الإطارات لا تتركس فقط طرق تفكير وشعور تتناقض مع التنمية الاقتصادية والتحديث، بل توفر التبرير العقائدي للنظام الاجتماعي التقليدي. فتدمير هذا النظام وتحرير الشعب منه لا يتم دون تدمير تلك الإطارات وتحرير الذات منها. إن كلمة ميردال عن فقراء الهند: " بأنهم يؤمنون أن وضعهم الوضيع مقدور عليهم من السماء"، ينطبق على جميع الطبقات الفقيرة في آسيا، هذا التركيب الإيديولوجي الغيبي جعل الطبقات المنبوذة والدنيا وجماهير الفلاحين والعمال، يؤمنون أن وضعهم هو جزء من طبيعة الأشياء. فالتمايز الاجتماعي القائم بينهم وبين الطبقات الحاكمة والعليا المستثمرة يلوح لهم وكأنه جزء من "القدر". التنمية الاقتصادية تحتاج كي تكون فعالة،

كي تمارس أدوات التحديث والتصنيع بفاعلية، أن تتحرر من ذلك التركيب الإيديولوجي الغيبي، ومن هذا الشعور الذي يغذيه، هذا يعني موقفاً يختلف عن المواقف الماركسية القائلة بالاعتماد على التطورات الاقتصادية الاجتماعية التي تقود في ذاتها إلى إلغاء ذلك التركيب، لأنه موقف يقول بأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها سوف تعثر، وتستمر متعثرة، وتعجز عن أن تكون فعالة دون عمل إيديولوجي ثوري مستقل يهدم القواعد الفكرية والشعورية الغيبية التي يقوم عليها النظام الاجتماعي التقليدي في آسيا .

التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، وفي الوطن العربي بشكل خاص، تتم بإطار إيديولوجي يتناقض معها، وهو إطار يختلف تماماً عن الإطار الذي حدثت فيه في الغرب. فبينما هو يعثرها ويجدها ويمتنع عليها في الأول، كان يدعمها ويغذيها في الأخير. ولكن قبل أن يتحول إلى هذا الدور في الغرب، مهدت له انقلابات علمية وفكرية وعقائدية وسياسية متلاحقة. موجات تحريرية عديدة تتابعت دون انقطاع إلى أن تم للغرب الإطار الإيديولوجي الصحيح الذي يمكن أن يدعم ويغذي ويساعد ويدفع التنمية. " حركة التحديث في الغرب نقضت الدين والخرافات، العائلة والكنيسة، والأتوقراطية. إننا في الواقع أصبحنا نعتبر العلم تزيافاً ضد الإيمان، وجاليلو بطلاً شعبياً لهذا التحديث، لأن ظفره كان ظفر العقل، وتطبيق العقل على القضايا الإنسانية هو أساس".

الانشغال بالمثل والقيم والطقوس التي تتفرع من إيديولوجية تقليدية –هي في جميع البلدان النامية إيديولوجية دينية غيبية تتناقض مع جميع عناصر ومفاهيم ومنطق التنمية الاقتصادية الحديثة-. يجمد طاقة الاندفاع في هذه التنمية، ويحد، إن لم يعثر تماماً من التغيير الذي يشكل محورها وقاعدتها. الدين مجموعة من المعتقدات والقيم لا تشكل فقط موانع في الشعب تحول دون قبول التخطيط الاقتصادي أو التحديث وتنفيذهما، بل أيضاً في نفس الذين يصممون التخطيط والتحديث بالمقدار الذي يشاركون فيها أو يخافون من مناقضتها.

هذه المعتقدات والقيم هي لا عقلانية تتبع طريقة روحانية سحرية وليس منطقية